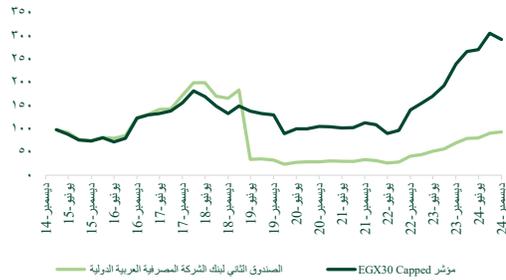


محفظه الصندوق

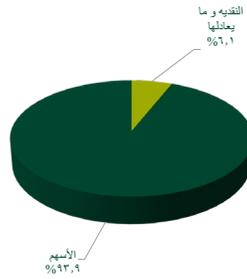
أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الرابع 2024	٣.٧%
العائد منذ بداية العام	٣٤.١%
٢٠٢٣	٦٨.٩%
٢٠٢٢	٢٣.١%
منذ الإدارة بواسطة المجموعة المالية هيرميس (26-يونيو-2023)	٨١.٦%
منذ التأسيس	٣٤٧٤.٢%

الإداء



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي

الربع الرابع 2024

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يسمح للصندوق أيضا الاستثمار في سندات الشركات وسندات التوريق و الودائع وفقا للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الإسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوتيفة في آخر يوم عمل مصري من كل أسبوع

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مقترح
تاريخ التأسيس	سبتمبر-1997
سعر الوتيفة ج.م	365.26 ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	746.26 ج.م
حجم الصندوق	٥١.١٧ مليون ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	
كود ISIN الخاص بالصندوق	

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة المستاديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر
بداية الإدارة بواسطة المجموعة المالية هيرميس	Jun-2023

بيانات التواصل

بنك الشركة المصرفية العربية	١٦٦٦٨
تليفون	
العنوان الإلكتروني	http://www.saib.com/eg/

تحليل السوق

السوق الأمريكي

ارتفع السوق الأمريكي ب 23.3% خلال 2024 محققا ارتفاعا للعام الثاني على التوالي ومحققا عائد إجمالي مقدر ب 64.4% من فاع السوق الذي تحقق في أكتوبر 2022. ورغم الارتفاع إلا ان السوق بنا في التراجع خلال نهاية 2024 فبعد ان وصل مؤشر S&P500 إلى أعلى قمة تاريخية عند 6,090 نقطة أنخفض السوق ب 3.4% ليبلغ العام عند 5,882 نقطة .

تعتقد ان ارتفاع السوق يعود إلى صلاية أداء الاقتصاد الأمريكي الذي استطاع ان ينمو رغم قيام البنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة ب 5.25% خلال الفترة من مارس 2022 إلى يوليو 2023 للحد من التضخم. هذا وتحت سياسة البنك الفيدرالي حيث انخفض معدل التضخم من 9.1% في يونيو 2022 إلى 3.0% في المتوسط خلال 2024 ورغم ذلك لم يدخل الاقتصاد في مرحلة ركود. وقد أدى الانخفاض في التضخم البنك الفيدرالي إلى خفض أسعار الفائدة ب 1.0% لهدأ سياسة توسعية من أجل تحفيز الاقتصاد على مواصلة النمو مع ملاحظة نسب التضخم.

وبناء عليه النظرة المستقبلية ل 2025 عقب انتخاب الرئيس ترمب تظل غير واضحة حيث ارتفعت قيمة الدولار الأمريكي امام العملات الأخرى في ظل مخاوف المستثمرين من تفاقم الحرب التجارية بين أمريكا والصين بالإضافة إلى التوتر السياسي العالمي في روسيا والشرق الأوسط. من الجدير بالذكر أن الإدارة الأمريكية الجديدة أعطت إشارات متضاربة عن التضخم. فمن جانب تنوي الإدارة في فرض جمارك جديدة معاً سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع بالإضافة إلى تطبيق سياسة غير مرحية بالمهاجرين مما سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة العمالة وقد يزيد من نسب التضخم. ولكن على الجانب الأخر تنوي الإدارة زيادة إنتاج الولايات المتحدة من المنتجات البرولية من أجل خفض أسعار الطاقة ودفع الاقتصاد للنمو من خلا زيادة الإنتاجية وهما عاملان قد يخفصوا نسب التضخم .

وبناء عليه يتوقع المستثمرون إبقاء بنك الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة عند المستويات الحالية خلال الربع الأول من 2025 في ظل عدم وضوح الرؤية بخصوص تأثير سياسات الإدارة الأمريكية الجديدة على الاقتصاد الأمريكي وبناء على نتائج هذه السياسات قد يخفض البنك الفيدرالي الفائدة ب 0.5-1.0% إضافية خلال ما تبقى من 2025 او يقوم بتثبيت أسعار الفائدة إذا ما ظل مستوى التضخم عند 3% و هو اعلى من الهدف المعمل من قبل البنك الفيدرالي بالسعي لهبوط مستوى التضخم إلى 2%.

الأسواق الناشئة

ارتفع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة ب 5.1% بالدولار الأمريكي خلال 2024. وكانت الأسواق الناشئة بادلة العام بصورة أقوى حيث ارتفع المؤشر ب 16.0% خلال المعر شهرين الأولي من العام إلا أن مع اقتراب الانتخابات الأمريكية ونجاح الرئيس ترمب تخوف المستثمرين من تفاقم الحرب التجارية بين أمريكا والصين و حدثت موجة من البيع أدت إلى انخفاض مؤشر الأسواق الناشئة ب 9.5% خلال الشهرين الأخيرين من العام لتنتهي العام مرتفعة ب 5.1% فقط .

تعتقد أن أداء الأسواق الناشئة في 2025 سيعتمد على حدة الحرب التجارية بين أمريكا والصين وان سجدت صدام قوي بين الطرفين ام سينتهي الامر بتفاوض للوصول إلى صيغة مقبولة. والعامل الأخر الذي سيؤثر على أداء الأسواق الناشئة سيكون استعدادات الحكومة الأمريكية لضخ حزم تحفيزية من أجل زيادة نسب نمو الاقتصاد في ظل ضعف الاستهلاك المحلي .

من الجدير بالذكر أن مؤشر MSCI EM يتداول على مضاعف ربحية متوقع لعام 2025 يقدر ب 11.8 مرة و هو ما بعد أقل ب 2.4% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر ب 15.2 مرة. وبناء عليه لا نتوقع انخفاض كبير في الأسواق الناشئة خلال 2025، ولكن لكي يحقق السوق نسب ارتفاع متواصلة يجب حل مشاكل الحرب التجارية بين أمريكا والصين حتى يتوقف الدولار الأمريكي عن الارتفاع مقابل العملات الأخرى ويستطيع البنك الفيدرالي معاودة سياسته التوسعية.

سوق الأسهم المصرية

ارتفعت قيمة سوق المصري ب 2.9 مرة خلال الفترة من يوليو 2022 وحتى مارس 2024 مدعوما بضعف قيمة الجنيه المصري وقيام المستثمرين المحليين بالبحث عن بدائل للحفاظ على قيمة مدخراتهم. واصل السوق ارتفاعه ب 17.5% منذ نهاية مارس إلى نهاية سبتمبر 2024 مدفوعا بقيام المستثمرين بفتح استثماراتهم للشركات التي تضررت من انخفاض قيمة الجنيه، ولكن أسعارها أصبحت جاذبة عقب استقرار أسعار الصرف خاصة في قطاعي الصحة والأغذية والمشروبات. بالإضافة إلى ذلك تم دعم السوق من خلال موجة من الاستحوالات على بعض الشركات ذات العائدات العالية القوية والتي أصبحت تتداول على تقييمات منخفضة في ظل ضعف قيمة العملة.

انخفض السوق المصري في الربع الأخير من 2024 ب 5.8% متماشيا مع الانخفاض العام في الأسواق الناشئة في ظل مخاوف المستثمرين من تفاقم الحرب التجارية بين أمريكا والصين وتأثير ذلك على اقتصاديات الدول الناشئة.

من الجدير بالذكر أن أرباح الشركات التشغيلية ارتفعت ب 50.5% خلال التسعة أشهر الأولى من 2024 في حين ارتفع السوق ب 19.5% فقط وهو ما يعني أن السوق يتداول على مضاعف ربحية أقل من بداية العام. يتداول السوق المصري على مضاعف ربحية متوقع لعام 2025 يقدر ب 6.5 مرة وهو أقل ب 30% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر ب 9.3 مرة التاريخي. وبناء عليه نتوقع ان السوق يفقد الحافز القوي لمواصلة الارتفاع في ظل تواجد معظم سيولة المستثمرين المحليين في السوق وانخفاض نسبة تواجد المستثمرين الأجانب إلى 7% من التداول مقارنة ب 15% قبل بداية أزمة العملة في 2022.

تعتقد ان فرص انخفاض السوق المصري بنسبة كبيرة في الفترة المقبلة تعد محدودة في ظل أن الأرباح التشغيلية تنمو بشكل أسرع بكثير من أرباح الشركات إلا أننا نستخدم ارتفاع السوق بصورة ملحوظة في ظل غياب حافز جديد يرفع من السيولة المتوجهة للسوق. وختاماً نتعتقد أن التقييمات المنخفضة للعديد من الشركات ستبني من فرص الاستحواذ كحافظ رئيسي خلال العام مع الوضع في الاعتبار أن هذه الاستحوالات لها تأثير إيجابي على المدى القصير لكن تأثيرها سلبى على المدى الطويل في ظل خروج شركات ذات ملاءة مالية قوية من السوق وهو ما ينتج عنه ضعف في عمق وتنوع السوق.